المملكة المغربية
مجلس النواب
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

مذكرة تقديم مشروع ميزانية مجلس النواب برسم السنة المالية 2023

بسم الله الرحمـــن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسليـــن.

السيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يسعدني أن أتناول الكلمة نيابة عن كافة أعضاء مكتب المجلس لأعرض أمام لجنتكم الموقرة مشروع ميزانية مجلس النواب برسم سنة 2023 وتوقعات الميزانية لسنتي 2024 و2025.

بداية وقبل تقديم مشروع ميزانية المجلس، فإنه لابد ومن باب المسؤولية التي يتحملها مكتب المجلس بشكل جماعي في تدبير شؤون المؤسسة، وإيمانه الراسخ بالأهمية التي يكتسيها تقييم العمل في تحسين وتطوير الأداء أن نقدم حصيلة عمل المجلس عن السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية، سنة تشريعية انطلقت بعد إجراء انتخابات عامة عرفتها بلادنا على جميع المستويات محليا وإقليميا وجهويا ووطنيا، انتخابات اجتازها المغرب بنجاح رغم الظرفية الوبائية الصعبة.

وما يهمنا كفرقاء سياسيين جميعا أن هذه الاستحقاقات كرست من جديد انتصار الخيار الديمقراطي المغربي، وأبانت على متانة وقوة مؤسساتنا الوطنية. وهو ما يعكس الاستقرار السياسي العميق الذي يتمتع به بلدنا المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله. ونستحضر بهذه المناسبة خطاب جلالته الموجه لممثلي الأمة في 9 أكتوبر 2015 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة حيث قال حفظه الله «غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن ترتكز على الأشخاص، وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم».

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

تمكن مجلس النواب مباشرة بعد افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية وفي ظرف زمني قياسي، وبفعل التشاور بين جميع مكوناته من تكوين هياكله الداخلية طبقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، حيث تعبأت مختلف مكونات المجلس بكل مسؤولية ووطنية للقيام بالمهام والوظائف المرتبطة بالمؤسسة الدستورية، مسترشدين بتوجيهات جلالته في خطابه الموجه لنواب الأمة بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى بتاريخ **08** أكتوبر **2021**، حيث أكد جلالته على ثلاث أبعاد رئيسية نعتبرها خارطة طريق تلزمنا كنواب للأمة، ويتعين علينا جميعا استحضارها في جميع أشغالنا وتملكها والمساهمة في تنزيل أوراشها وهي:

- البعد الأول: تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن مصالحه العليا؛
- البعد الثاني: تدبير الأزمة الوبائية ومواصلة إنعاش الاقتصاد؛
- البعد الثالث: التنزيل الفعلي للنموذج التنموي.

وشكلت توجيهات جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من هذه الولاية مرجعا أساسيا لعمل مجلس النواب خلال هذه السنة الثانية، حيث انكب المجلس بكل مكوناته السياسية على دراسة الموضوعين اللذين ركز عليهما الخطاب الملكي السامي وهما:

- ❖ الأول: إشكالية الماء؛
- ❖ الثاني: تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار.

ونذكر في هذا الصدد أن المجلس صادق يوم **18** أكتوبر **2022** على مشروع قانون الإطار رقم **03.22** بمثابة ميثاق الاستثمار.

ومن جهة أخرى انكبت لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب، وبحكم اختصاصاتها على دراسة مجموعة من المواضيع المرتبطة بالتدابير الاستعجالية قصد إيجاد الحلول الممكنة لأزمة الماء الصالح للشرب.

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

علاقة بمشروع الميزانية لابد من الإشارة أولا أن مكتب المجلس تدارس خلال اجتماعاته العديد من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطوير وتحسين الأداء وتوفير الشروط اللازمة لأداء السيدات والسادة أعضاء المجلس لمهامهم الدستورية.

وقد شرعنا في تنفيذها عبر برنامج وخطة عمل عن الفترة المخولة لنا دستوريا لتدبير شؤون المجلس، وقد ركزنا في هذه الخطة على مجموعة من المحاور الأساسية ومن بينها التنزيل الفعلي للمقتضيات الدستورية المرتبطة بورش الديمقراطية التشاركية، والانفتاح على المجتمع، وإعمال مبدأ برلمان القرب، ومواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة بتعزيز البرلمان الرقمي وتحديث أساليب العمل.

وفي إطار الوعي الجماعي لجميع الفرقاء السياسيين بالمجلس على الأهمية التي يكتسيها تطوير النظام الداخلي للمجلس باعتباره أداة أساسية في تنظيم وحسن سير عمل المؤسسة التشريعية، ودوره في تعزيز القيم الديمقراطية في التجربة والممارسة البرلمانية، شكل المجلس خلال هذه السنة لجنة خاصة أنيطت بها مهمة إدخال تعديلات على النظام الداخلي للمجلس بهدف تكريس إيجابيات الممارسة البرلمانية وتطوير أدائها على مختلف الأصعدة، وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات، وأنهت مشكورة عملها. وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالمساهمة الجادة والفعالة للسادة رؤساء الفرق والمجموعة النيابية ولكافة أعضاء اللجنة على عملهم ومجهوداتهم القيمة.

حصيلة تنفيذ ميزانية مجلس النواب برسم سنة 2022

بلغت نسبة الالتزام إلى بداية شهر نونبر داخل الميزانية الإجمالية للتسيير، مقارنة بمجموع الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات الإضافية **96** بالمائة، ووصلت نسبة أداء هذه الالتزامات **77** بالمائة، أما نسبة الأداء مقارنة بمبلغ الاعتمادات النهائية فتصل إلى **73** بالمائة.

1. ميزانية التسيير:

- **باب النواب والموظفين :**

بلغت نسبة الالتزام مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة داخل هذا الباب **100** بالمائة، ووصلت نسبة أداء هذه الالتزامات **81** بالمائة، كما بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة **81** بالمائة.

- **باب المعدات والنفقات المختلفة :**

بلغت نسبة الالتزام مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة داخل هذا الباب **86** بالمائة، ووصلت نسبة أداء هذه الالتزامات **66** بالمائة، كما بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة **57** بالمائة، ومن المرتقب أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى **97** بالمائة مع نهاية السنة المالية الجارية.

2. ميزانية الاستثمار:

بلغت نسبة الالتزام داخل ميزانية الاستثمار مقارنة بالاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المرحلة **95** بالمائة، ووصلت نسبة أداء هذه الالتزامات **72** بالمائة، كما بلغت نسبة الأداء مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المرحلة **68** بالمائة.

وفيما يلي عرض لحصيلة عمل المجلس برسم سنة 2022 يشمل المحاور التالية:

1. العمل التشريعي؛
2. المراقبة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية والعلاقة مع المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة؛
3. عمل المركز البرلماني للأبحاث والدراسات؛
4. الدبلوماسية البرلمانية والتعاون الدولي والشراكة؛
5. البرلمان الالكتروني والتواصل؛
6. دعم المهام.

1. العمل التشريعي

أولا: مجال التشريع:

خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر، تمت المصادقة على ما مجموعه **36** نصا قانونيا، موزعة كالآتي:

1.مشاريع القوانين التنظيمية:

صادق المجلس على مشروعي قانونيين تنظيميين، يتعلق الأول بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين **49** و**92** من الدستور، أما الثاني فيتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القانون.

2.مشاريع القوانين العادية:

صادق المجلس على ما مجموعه **17** مشروع قانون همت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والحقوقية والثقافية.

3.مقترحات القوانين:

صادق المجلس على **03** مقترحات قوانين تمحورت حول المجال المتعلق بالماء، وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين "في قراءة ثانية"، إضافة إلى إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الإدارات العمومية.

4.مشاريع القوانين بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية:

صادق المجلس على **14** اتفاقية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف تمحورت أساسا حول الشراكة والتعاون مع مجموعة من الدول في المجالات الاقتصادية والتعاون التجاري والقضائي والأمن الطاقي والغذائي وغيرها من المجالات.

ثانيا: الجلسات العامة:

عقد مجلس النواب ما مجموعه **58** جلسة عامة استغرقت مدتها الزمنية **117** س و**43** د. وقد خصص المجلس **25** جلسة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، و**04** جلسات شهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة، إضافة إلى **03** جلسات خاصة بالبرنامج الحكومي.

أما فيما يتعلق بجلسات التشريع، فقد عقد المجلس ما مجموعه **18** جلسة، ضمنها **05** جلسات للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية، إضافة إلى جلستين لتقديم ومناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فيما توزعت باقي الجلسات بين جلستين **(2)** لهيكلة المجلس و**(4)** جلسات خصصت لافتتاح واختتام دورتي أكتوبر **2021** وأبريل **2022**.

ثالثا: اللجان الدائمة:

توصلت اللجان الدائمة بما مجموعه **59** مشروع قانون و**159** مقترح قانون، صودق منها على **33** مشروع قانون، وعلى **03** مقترحات قوانين. وقد تطلبت مسطرة الموافقة على هذه النصوص التشريعية عقد **129** اجتماعا استغرقت حوالي **338** ساعة عمل.

2. المراقبة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية والعلاقة مع المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة:

لقد حرص المجلس خلال السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر على ممارسة اختصاصاته الرقابية من خلال تفعيل كل الآليات التي يتيحها الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب. كما حظيت وظيفة تقييم السياسات العمومية بمكانة جد مهمة خلال هذه السنة، باعتبارها دعامة أساسية للحكامة الجيدة.

وفي إطار تفعيل العلاقة بين مجلس النواب والمؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة، حرص المجلس على تفعيل كل الآليات الدستورية والقانونية لضمان التعاون والتواصل الفعال مع هذه الهيئات.

أولا: المراقبة البرلمانية:

➢ **الأسئلة:**

بلغ مجموع الأسئلة الموجهة إلى الحكومة **10134** سؤالا منها : **24** سؤالا يتعلق بالسياسة العامة و**4332** سؤالا شفويا و**5778** سؤالا كتابيا.

1. الأسئلة الشفوية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة:

تمت برمجة **20** سؤالا، تمحورت حول المواضيع التالية:

- مخطط عمل الحكومة لتعزيز الدولة الاجتماعية؛
- السياسة الحكومية في المجال الثقافي؛
- الاستراتيجية الاقتصادية العامة لمواجهة التقلبات العالمية؛
- المنظومة الصحية ببلادنا.

2. الأسئلة الشفوية:

بلغ عدد جلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية **25** جلسة تم خلالها الإجابة على **605** سؤالا من طرف الحكومة، تناولت قضايا ومواضيع ذات طابع استعجالي وراهني، إضافة إلى برمجة أسئلة تلتها مناقشة تطرقت لمواضيع تتعلق ببرنامج "فرصة" والموسم الفلاحي والاستراتيجية الطاقية لبلادنا.

3. الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها من طرف الحكومة **4280** سؤالا، وقد شكلت هذه الأسئلة مناسبة لتأكيد الاهتمام المتزايد للسيدات والسادة النواب بانشغالات وقضايا المواطنات والمواطنين خاصة على المستوى الجهوي والمحلي.

➢ التعهدات الحكومية:

1. التعهدات على مستوى جلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية:

- ✓ بلغ عدد التعهدات التي تم جردها **262**.
- ✓ في حين بلغ عدد التعهدات المجاب عنها **72**.

2. على مستوى اجتماعات اللجان النيابية الدائمة:

- ✓ بلغ عدد التعهدات التي تم جردها **222**.
- ✓ في حين بلغ عدد التعهدات المجاب عنها **17**.

➢ الدور الرقابي للجان الدائمة والمهام الاستطلاعية المؤقتة:

توصلت اللجان الدائمة ب **378** طلبا، تطلب منها عقد **61** اجتماعا، استغرقت حوالي **154** ساعة من العمل.

وتمت دراسة ومناقشة أزيد من **161** طلبا خلال هذه السنة التشريعية همت المواضيع التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

كما شكل المجلس مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بدراسة التدابير الكفيلة بضبط أسعار المواد الاستهلاكية بالسوق الوطنية.

من جهة أخرى وافق مكتب المجلس على القيام بأربع مهام استطلاعية مؤقتة وهي:

- المعابر الحدودية للوقوف على الاستعدادات الجارية لتنظيم عملية مرحبا **2022**؛
- وضعية مصب أم الربيع؛
- الوقوف على واقع الفضاءات والمراكز التخييمية بعد إغلاقها والاستعدادات الجارية لتأهيلها في أفق التحضير لتنظيم المخيمات الصيفية لموسم **2022**؛
- الوقوف على شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية ببلادنا.

ثانيا: تقييم السياسات العمومية:

بخصوص مجموعات العمل الموضوعاتية، التي أوكل إليها تتبع إنجاز التقييم من طرف مكتب مجلس النواب فهي على الشكل التالي:

- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة **2018-2021**، والتي أشرفت على إنهاء عملها؛
- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية، وهي في مراحل متقدمة من أشغالها؛
- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم مخطط المغرب الأخضر؛
- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم شروط وظروف تطبيق القانون رقم **103.13** المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء؛

ثالثا: علاقة مجلس النواب مع المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة:

إستمر المجلس في تفعيل المقتضيات المنصوص عليها في الجزء الثامن من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث تفاعل إيجابيا مع جميع أنشطة وتقارير هذه المؤسسات والهيئات، وذلك بغاية استثمارها بالشكل الأمثل في العمل البرلماني.

وللإشارة فإن التقارير والوثائق المتوصل بها من مختلف المؤسسات والهيئات الدستورية قد تمت إحالتها على اللجان المختصة قصد إعداد تقارير في شأنها.

3. عمل المركز البرلماني للأبحاث والدراسات

أجاب المركز البرلماني للأبحاث والدراسات خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر عن مجموعة من الطلبات التي توصل بها من قبل أجهزة ومكونات المجلس في مختلف مجالات العمل البرلماني. كما قام بإعداد مجموعة من الدراسات والأبحاث المتخصصة التي شكلت وثائق مرجعية هامة.

أولا: الأعمال المنجزة بناء على طلب من أجهزة المجلس:

أعد المركز مجموعة من التقارير والدراسات والأوراق التقنية المرتبطة بالاختصاصات والوظائف الدستورية للبرلمان وفق الضوابط المنهجية العلمية اللازمة، ومراعاة لخصوصيات البحث العلمي في مجال العمل البرلماني، والتي بلغت في مجموعها **(37)** طلبا.

ثانيا: مواكبة الفريق العلمي المكلف بإعداد الدراسة الميدانية حول: "القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات و انتظارات لدى المغاربة":

تعزيزا لانفتاح مجلس النواب على محيطه المجتمعي وما يشهده من تغيرات، أعلن مجلس النواب عن إطلاق دراسة ميدانية حول موضوع: **"القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات و انتظارات لدى المغاربة"**، وقد عمل المركز البرلماني للأبحاث والدراسات على التتبع الميداني للفريق العلمي المكلف بإعداد هذه الدراسة تبعا لتوجهات السيد رئيس مجلس النواب.

وفي هذا الصدد عمل المركز على تقديم الدعم ومواكبة الفريق العلمي المكلف بإنجاز الدراسة الميدانية في المجالات التي تخص جوانب العمل البرلماني، حيث تم إعداد شبكة مرجعية للقيم والتي تستند أساسا على الخطب الملكية ودستور المملكة المغربية لسنة **2011**، وتقرير النموذج التنموي الجديد.

فضلا عن ذلك، تم تقديم مجموعة من المقترحات الرامية إلى إغناء وتجويد الضوابط المرجعية للدراسة حتى يتسنى إنجاح هذه المبادرة العلمية وانجازها في ظروف جيدة.

ويمكن التأكيد أن هذه الدراسة التي انتهى إعدادها تعد عملا غير مسبوق في تاريخ مؤسستنا التشريعية والجامعة المغربية، وتعد ثمرة ونموذجا للتعاون مع الجامعة وتشجيعا للبحث العلمي بها.

وفي هذا الصدد، سيتم قريبا تقديم خلاصات هذه الدراسة لأجهزة المجلس وللسيدات والسادة أعضاء المجلس.

ثالثا: الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني (الدورة الثانية 2022):

تعزيزا لانفتاح مجلس النواب، وفي إطار تعزيز علاقته بالجامعات العمومية، أعلن مجلس النواب عن إطلاق الدورة الثانية من الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني بتاريخ **26** أبريل **2022**.

وقد توصل المجلس بما مجموعه **(31)** ملفا للترشيح، وتم تتويج الفائزين بالجائزة الوطنية للأبحاث والدراسات حول العمل البرلماني في حفل نظم بالمناسبة.

رابعا: العلاقة مع المؤسسات الجامعية:

تفعيلا لاتفاقية الشراكة والتعاون بين مجلس النواب وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، ساهم مجلس النواب في تقديم ثلاثة جوائز ضمن مجموع الجوائز التي خصصتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال، لتتويج الفائزات والفائزين بجائزة أحسن أطروحة دكتوراه في إطار مشروع شراكات من أجل التميز لأحسن أطروحة دكتوراه.

4. حصيلة المجلس في المجال الدبلوماسي

عرفت الدبلوماسية البرلمانية لمجلس النواب خلال السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، نشاطا مضطردا، وطفرة نوعية مع خفوت موجات جائحة كوفيد **19**، وذلك من خلال التواصل مع مختلف شركاء المجلس الاستراتيجيين والحضور المتميز في المحافل الدولية وتعزيز علاقاته البرلمانية الثنائية وانفتاحه على مختلف الدول الشريكة والصديقة.

فعلى **مستوى علاقات مجلس النواب المتعددة الأطراف**، اتسمت حصيلة العمل الدبلوماسي البرلماني للمجلس، بمشاركة مكثفة في مختلف الأنشطة البرلمانية على الصعيد الدولي حيث تم تعزيز حضوره الفاعل والمؤثر واليقظ ضمن مجموعة من الهيآت الدولية والجهوية.

وتميزت هذه الفترة التشريعية أيضا باحتضان مجلس النواب لعدد مهم من الفعاليات واللقاءات الدولية و ترأسه لبعض الهيآت الجهوية ، ويظل أبرزها تولي السيد رئيس مجلس النواب مطلع هذه السنة، رئاسةَ الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي تمثل الآلية البرلمانية للشراكة الأورومتوسطية، واختتامها باحتضان أشغال الدورة العاشرة للبرلمان الدولي للتسامح والسلام والتي توجت باختيار مدينة الداخلة مدينة التسامح والسلام لسنة **2022**، و"إعلان الداخلة " الذي يعتبر وثيقة هامة وشاملة في الدعوة إلى نشر قيم التسامح وتقاسم المبادئ المرتبطة بالتنوع والاختلاف في كل التجليات القيمية والمادية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية.

واحتضن مجلس النواب أيضا، اللقاء الجهوي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط لمبادرة شراكة من أجل حكومة منفتحة **2022**، الذي تم تنظيمه بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة من **01** إلى **03** نونبر **2022**، والذي تميز بمشاركة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورؤساء برلمانات وبرلمانيين من القارة الإفريقية، وممثلي الحكومات، وهيئات المجتمع المدني، ومؤسسات دولية، وخبراء ومتخصصين، حيث يعد تنظيم هذا اللقاء البرلماني الإفريقي الأول ببلادنا وغير المسبوق، اعترافا بالإنجازات التي حققها مجلس النواب في هذا المجال.

وقد ساهمت الدينامية الجديدة للأنشطة الدبلوماسية البرلمانية في نسج شبكة أوسع من الصداقات وتعميق دائرة الاتصالات الخارجية للدفاع عن القضايا الحيوية لبلادنا وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية إلى جانب التعريف بوجهة نظر بلادنا حول القضايا الدولية الراهنة.

ووعيا منه بالأهمية البالغة التي يكتسيها **الاتحاد البرلماني الدولي**، حرص مجلس النواب خلال هذه السنة التشريعية على التكثيف من مشاركاته في أشغال هذه المنظمة البرلمانية بتسجيله لحضور وازن ومثمر

خلال الدورتين **143** و**144** للاتحاد، حيث تمكنت شعبة المجلس من عرض مواقف المملكة إزاء عدد من القضايا الحيوية والأساسية والذود عن المصالح الاستراتيجية لبلادنا.

وبالنظر للأهمية الكبيرة التي يوليها **لفضاء أمريكا اللاتينية**، عمل المجلس على تعزيز حضوره في هذا الفضاء من خلال مشاركاته القيمة سواء في الدورة العادية الأولى لسنة **2022** لبرلمان مجموعة دول الأنديز أو الدورة العادية لمنتدى رؤساء برلمانات أمريكا الوسطى والكاراييب "الفوبريل"، إضافة إلى احتضانه للدورة الاستثنائية **26** لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاراييب والمكسيك وأشغال الجلسة العامة للمنتدى البرلماني المغربي-دول منظومة الأنديز حول موضوع "التعاون الاقتصادي-والتبادل التجاري والأمن الطاقي"، والندوة الدولية حول موضوع" الأمن الغذائي".

وتعزيزا لحضوره الفاعل بمختلف **المحافل البرلمانية الإفريقية**، عمل مجلس النواب على مواصلة انخراطه في الفضاء الإفريقي عبر مشاركته في الدورتين **76** و**77** للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي وكذا الدورة الرابعة للولاية التشريعية الخامسة للبرلمان الإفريقي وهو ما يكرس الدور المتنامي للمجلس بهذه المؤسسة منذ انضمامه إليها عقب عودة المغرب التاريخية إلى أسرته الإفريقية.

وتكريسا للأهمية التي يوليها مجلس النواب **للبعد الإفريقي**، احتضن المجلس الدورة **28** للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، حيث تم التطرق إلى مجموعة من المواضيع، على رأسها الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

كما حرص المجلس على تعزيز مكانته المتميزة على مستوى كل من **الفضاء الأوروبي والأورومتوسطي** من خلال مشاركات وازنة في مختلف دورات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والتي يحظى فيها المغرب بوضع شريك من أجل الديمقراطية كأول بلد غير أوروبي يتمتع بهذه الصفة، إذ يسعى المجلس من خلال شعبته الوطنية إلى تعميق الحوار في سبيل منح المغرب وضعا أكثر تقدما بهذه الجمعية البرلمانية الهامة.

وعلاقة بالفضاء الأوروبي وجب التذكير أن **اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي** تمت إعادة هيكلتها لتضم تسع (9) نواب برلمانيين من مجلس النواب وأربع (4) برلمانيين من مجلس المستشارين.

وتحرص هذه اللجنة على تعزيز إطار الشراكة والحوار وتبادل الخبرات بين الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية وغيرها.. من أجل تقديم حلول توافقية وموحدة للموضوعات ذات الاهتمام المشترك، علما أن المغرب يطمح إلى ترسيخ مسلسل علاقات تعاون أكثر تقدما، وإرساء شراكات متينة ومبتكرة مع الاتحاد الأوروبي، تأخذ بعين الاعتبار مستجدات الفضاء الأورومتوسطي

والافريقي، وتساهم في بناء نموذج للشراكة وسياسة حسن الجوار بين أوروبا وشركائها جنوب المتوسط في احترام للمصالح الاستراتيجية للطرفين.

وبحكم انخراطه الفعال في **الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية** ونصرة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، شارك المجلس في عدد من التظاهرات البرلمانية المهمة بهذا الفضاء كان أبرزها المؤتمر **32** للاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، إضافة إلى مشاركات متميزة في كل من المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام **2022** حول "التعافي والمنعة"، وكذا المشاركة في الاجتماع التأسيسي الأول للمجموعة البرلمانية رفيعة المستوى للعلوم والتكنولوجيا.

أما **على مستوى علاقات مجلس النواب الثنائية**، فقد تميزت هذه السنة التشريعية بمواصلة انفتاحه الإيجابي على عدد من البرلمانات والمؤسسات التشريعية من الدول العربية والإفريقية والأوروبية وأمريكا.

وعلى مستوى زيارات الوفود الأجنبية لبلادنا، استقبل رئيس مجلس النواب وفودا برلمانية رفيعة المستوى من العديد من الدول نذكر من بينها زيارة وفد برلماني إيطالي عن المجموعة البرلمانية لدعم مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية وزيارة المقررة المساعدة للجمعية الوطنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في كونغرس جمهورية البيرو، إضافة إلى زيارة رئيس لجنة العلاقات الدولية بالجمعية الوطنية للإكوادور وزيارة وفد برلماني نسائي من الشيلي، وقد كان الهدف المشترك من هذه الزيارات هو تقاسم الخبرات والممارسات البرلمانية الرائدة في العالم والرفع من مستوى الحكامة البرلمانية، وتقوية علاقات التعاون التي تجمع بلادنا بعدد من الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعلى **مستوى برامج التعاون الدولي والشراكة**، فيتم حاليا تنفيذ خمس برامج للشراكة والتعاون بين مجلس النواب ومنظمات برلمانية دولية، وأخرى تعنى بالديمقراطية والتكوين وهي كما يلي:

أ- **برنامج التعاون مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية:**

يتوخى البرنامج الجديد الموقع في **30** يونيو **2021** ويسري لمدة **5** سنوات ترصيد المنجز في إطار الشراكة مع المؤسسة وتعزيز مخطط انفتاح مجلس النواب وعضويته في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة **OGP**، واستشراف إمكانية تقاسم الممارسات البرلمانية المغربية مع برلمانات في محيطنا الإقليمي والقاري.

ب- **مشروع التوأمة المؤسساتية الممول من الاتحاد الأوروبي:**

يتم تنفيذ المشروع وفق المنطق المقارن والتبادل وعرض الممارسات المختلفة، وعمومًا يعبئ المشروع **75** خبيرًا، ويقضي بتنظيم عشرات المهام الدراسية، وزيارات لأعضاء المجلس إلى البرلمانات الشريكة.

ويقضي هذا المشروع بدعم مجلس النواب بالمملكة المغربية في مجالات، المراقبة، وتقييم السياسات العمومية والتشريع، وتطبيق القوانين، وأثر التشريع، والدبلوماسية البرلمانية، والتواصل، ودعم تواجد النساء في المؤسسة التشريعية. بالإضافة إلى جزء خاص بالموارد البشرية.

ويتوخى المشروع تيسير تبادل الخبرات وزيارات العمل الدراسية بين البرلمانيين، والأطر البرلمانية وإعداد دلائل إرشادية عملية ودراسات بشأن اختصاصات مهن البرلمانات.

وتتكامل هذه التوأمة مع برنامج آخر للدعم ممول من الاتحاد الأوروبي، تم إطلاقه في يوليوز **2021** ويتم إنجازه بين البرلمان المغربي بمجلسيه والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا **(APCE).**

ج-مشروع التعاون مع الجمعية الوطنية لمجلس أوروبا:

يتوخى هذا البرنامج الذي يحمل عنوان "دعم دور البرلمان في تعزيز الديمقراطية بالمغرب" تحقيق الأهداف التالية:

- دعم البرلمان المغربي في ممارسة اختصاص تقييم السياسات العمومية؛
- مواكبة البرلمان المغربي في مجال الانفتاح على المواطنين والمجتمع المدني وفي مجال تفعيل الديمقراطية التشاركية؛
- دعم الدبلوماسية البرلمانية المغربية وتيسير الحوار مع برلمانات وطنية أجنبية ومنظمات برلمانية متعددة الأطراف من خلال احتضان مؤتمرات ولقاءات موضوعاتية تحظى بالأولوية من لدن المملكة.

د- برنامج التعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني (الأمريكي) للشؤون الدولية:

تتمحور الاتفاقية الجديدة بالخصوص حول التعاون في مجال انفتاح المجالس على المجتمع من مواطنين ومجتمع مدني وجامعات وهيئات بحث علمي، ودعم المجلس في مواصلة تنفيذ التزاماته في ما يخص مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.**OGP**

وقد تم في إطار هذا التعاون إعداد " دليل عملي لفائدة البرلمانيين في مجال الشراكة من أجل حكومة منفتحة **(OGP)**" قدم بمناسبة اليوم البرلماني الذي نظم في إطار اللقاء الجهوي لإفريقيا والشرق الأوسط حول الشراكة من أجل حكومة منفتحة المنظم بمراكش من **01** إلى **03** نونبر **2022**.

هـ- مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة:

حصل مجلس النواب بالمملكة المغربية على عضوية مبادرة "الشراكة من أجل حكومة منفتحة **OGP**" في شتنبر **2019**، بعد أن قدم ملفاً للترشيح تضمن ستة التزامات كبرى تتعلق بالشفافية، وتيسير الحق في

الولوج إلى المعلومات، والانفتاح على المواطنين، وإعمال الديمقراطية التشاركية، وإشراك المجتمع المدني في أعمال المجلس.

جدير بالذكر أن مجلس النواب المغربي يعتبر الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقارة الإفريقية الذي يتمتع بهذه العضوية.

وعلى إثر تقييم المنجز من طرف المجلس من قبيل خبراء منتدبين من الأمانة العامة لـ **OGP**، تم إعداد الخطة الثانية للمجلس في هذا المجال.

ويتضمن مشروع الخطة الالتزامات الكبرى الأساسية التالية:

الالتزام الأول: الشراكة مع منظمات المجتمع المدني (الديمقراطية التشاركية والمواطنة)؛

الالتزام الثاني: تفعيل مبدأ برلمان القرب (ينتقل مجلس النواب إلى المستوى الترابي)؛

الالتزام الثالث: الانفتاح على الجمهور(استقبال المواطنين وخاصة الشباب واليافعين بفضاءات المجلس)؛

الالتزام الرابع: تعزيز البرلمان الرقمي وضمان استدامته وتعميمه؛

الالتزام الخامس: إشراك المواطنين في اختصاصات وأدوار ووظائف مجلس النواب من خلال تعليقاتهم على مقترحات ومشاريع القوانين، وتقييم السياسات العمومية.

وقد اعتبرت هذه الخطة من طرف لجنة الإشراف ب **OGP** مطابقة لما هو مطلوب من معايير حيث أشرت اللجنة على استمرار عضوية مجلس النواب.

إضافة إلى ذلك، سيتم قريبا إطلاق مشروع سادس ممول من الإتحاد الأوروبي، ويتمثل في توأمة مؤسساتية ثانية مع برلمانات وطنية في بلدان أعضاء الإتحاد.

5. البرلمان الإلكتروني والتواصل

تميزت السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية **2021-2026** بأنشطة مكثفة على الصعيد التواصلي والتوثيقي وفي مجال البرلمان الإلكتروني.

ففي إطار **تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية** وتبعا لقرار مكتب مجلس النواب بخصوص توفير الترجمة الأمازيغية في جلسات الأسئلة الشفهية تم مع بداية الدورة التشريعية الثانية توفير خدمة البث المباشر على البوابة الإلكترونية للمجلس ووسائل التواصل الاجتماعي لجلسات الأسئلة الشفهية باللهجات الأمازيغية الثلاث فضلا عن اللغة العربية.

وفي إطار **حفظ الذاكرة التشريعية** وفق القوانين والمعايير الجاري بها العمل تمت مراجعة أدوات تدبير الأرشيف، بغية تحيين محتواها لضمان انسجامها مع الهيكلة الجديدة لمجلس النواب، ومطابقتها لمختلف مساطر معالجة وحفظ الأرشيف، كما تم إعداد وثائق ودلائل عملية بهذا الخصوص، والعمل على تطوير نظام معلوماتي لتدبير الأرشيف وضبط مساطر معالجته، والاستجابة للطلبات الخارجية والداخلية للحصول على المعلومات المتعلقة بأرشيف المجلس والتي ناهزت **600** طلبا.

المشاركة في المعرض الدولي للنشر والكتاب لسنة 2022:

تميزت الدورة **27** للمعرض الدولي للنشر والكتاب التي احتضنتها مدينة الرباط من **02** إلى **12** يونيو **2022**، بمشاركة البرلمان المغربي بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين، لأول مرة في تاريخه في هذه التظاهرة.

وقد عرف رواق البرلمان المغربي في المعرض عددا كبيرا من الزوار ناهز **30.000**. وقد توج رواق البرلمان بجائزة الرواق "الولوج والدامج للأشخاص في وضعية إعاقة)، كما ترك مجلس النواب النسخ الإلكترونية لإصداراته على البوابة الإلكترونية للمجلس.

جائزة الصحافة البرلمانية في دورتها الثانية برسم سنة 2022:

نظم مجلس النواب مع نهاية الدورة التشريعية الثانية للسنة التشريعية **2021-2022** جائزة الصحافة البرلمانية في نسختها الثانية.

وترأس السيد رئيس مجلس النواب يوم الأربعاء **20** يوليوز **2022** حفل تسليم الجائزة.

العلاقة مع الصحافة ووسائل الإعلام:

حرص مجلس النواب على إصدار البلاغات الصحفية بانتظام، لتغطية مختلف أنشطته التشريعية والرقابية والدبلوماسية والتواصلية. ويتم تلقائيا استدعاء الصحافة ووسائل الإعلام لمواكبة مختلف الأنشطة التي يعرفها مجلس النواب، كما يتم إمدادهم بالوثائق ذات الصلة. وللتذكير فإن جميع النصوص التشريعية وتقارير اللجان النيابية، ومحاضر وفيديوهات الجلسات العمومية، وباقي الوثائق التي تهم عمل المجلس، يتم نشرها بالسرعة المطلوبة على البوابة الإلكترونية للمجلس وهي متاحة للصحفيين ولعموم المواطنين.

تجديد الاعتماد الصحفي:

في إطار الحرص على توطيد علاقات الشراكة والتعاون مع الصحفيين والهيئات الصحفية، تم تفعيل مقتضيات القرار المشترك بين مجلس النواب ومجلس المستشارين بخصوص تحديد ضوابط اعتماد الصحافيين بالبرلمان، حيث سيتم منح بطاقات الاعتماد لعدد من المؤسسات الإعلامية.

تحسين خدمات مكتبة مجلس النواب:

عملت المكتبة على وضع نظام تشوير جديد خاص بمجموعات الكتب والدوريات والكتب المرجعية في مختلف فضاءاتها، وعلى توفير خدمة البحث الوثائقي وإرشاد الزوار ومساعدتهم في الوصول إلى المعلومة المتوفرة على مستوى الرصيد الوثائقي والمكتبات الرقمية، وكذا إنجاز منتوجات وثائقية جديدة، فضلا عن باقي الخدمات المكتبية.

وحرصا منها على حفظ وصيانة رصيدها الوثائقي، قامت مصلحة المكتبة خلال هذه السنة التشريعية بتسفير أكثر من **100** نشرة من الدوريات والجريدة الرسمية بالإضافة إلى بعض عناوين الكتب القيمة.

وعلى مستوى المنتوجات الوثائقية، قامت مكتبة مجلس النواب، خلال هذه السنة بإعداد أدوات وثائقية متنوعة تيسر الولوج إلى المعلومات، حيث بلغ عددها **17** منتوجا وثائقيا.

الزيارات والعلاقات العامة:

مع تحسن الظروف الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد **19** استأنف مجلس النواب استقبال وفود الطلبة والتلاميذ وباقي الفئات التي تزور المجلس للاطلاع على تاريخ المؤسسة التشريعية وأدوارها واختصاصاتها، حيث تم استقبال حوالي **100** وفد وزهاء **3500** زائر.

البرلمان الإلكتروني:

واصل مجلس النواب مشروع تسريع التحول الرقمي والبرلمان الإلكتروني.

كما واصل المجلس توفير عدد من المعطيات التي تهم تركيبته والأسئلة والنصوص التشريعية وغيرها مع الجهة المعنية على المستوى الوطني.

وتمت مواصلة العمل على تطوير منصة رقمية للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية، وذلك بغية رقمنة مساطر المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية بشراكة مع مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، ومجلس المستشارين.

وأنهى المجلس خلال هذه السنة دراسة لتعزيز الأمن المعلوماتي بمجلس النواب تماشيا مع القانون رقم 20.05 المتعلق بالأمن السيبراني، وتم تحديث مخطط الأمن المعلوماتي بالمجلس، وتبني سياسة خاصة بالأمن المعلوماتي، وتعزيز المتابعة اليومية في هذا المجال، والتحسيس بالمخاطر المرتبطة بالأمن السيبيراني وتنظيم عدد من التكوينات في هذا الإطار.

كما تم إنجاز بوابة إلكترونية داخلية **eparlement.parlement.ma** تمكن من تدبير هيئات المجلس وتركيبته، واجتماعات ومحاضر اللجان، وتدبير الإحالة الإلكترونية لمقترحات القوانين انطلاقا من مديريات الفرق النيابية، وتتبع قاعدة النصوص التشريعية المعروضة على المجلس ورقمنة التعهدات، والاحصائيات وغيرها من الخدمات.

وتم تطوير عدد من البرمجيات المتعلقة بتبادل المعطيات الإلكترونية مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وتدبير توقيت التعقيبات الإضافية الخاصة بالأسئلة الشفوية، وتدبير مصلحة الأرشيف والمكتبة وغيرها. كما تمت متابعة تجويد النظام الإلكتروني لاستنساخ المحاضر سواء على مستوى الجلسات العامة أو اللجان النيابية.

وفي سبيل تحيين الخدمات الموجهة لمستعملي المعلوميات بالمجلس، تم اعتماد نظام جديد للدعم والمساندة (من أجل استقبال طلبات الدعم المعلوماتي عبر واجهة الكترونية تعمل بنظام التذاكر وخط هاتفي خاص) حيث تمت معالجة ما يفوق 800 طلب متعلق بإشكاليات تقنية خلال 5 أشهر.

إضافة إلى ذلك فقد تم إنجاز دراسة لصيانة مركز البيانات والتجهيزات المرتبطة به، وإطلاق مشاريع تتعلق باقتناء حواسب خادمة وبرامج معلوماتية، وضمان استمرار الخدمات المعلوماتية، والدعم والمواكبة في مجال الأمن المعلوماتي.

البوابة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي:

تم الحرص خلال هذه السنة على ترجمة وتحيين محتوى الموقع الإلكتروني لمجلس النواب بصفة منتظمة باللغات الأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

وقد زار البوابة الإلكترونية لمجلس النواب خلال السنة حوالي 400.000 زائر من المغرب (78%) وألمانيا (6%) وفرنسا (4%) والولايات المتحدة الأمريكية (3%) وغيرها، وتم تصفح ما يزيد عن 2 مليون صفحة باللغات الخمس العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وتشكل فئة الشباب (أقل من 34 سنة) الفئة الكبيرة التي تزور البوابة الإلكترونية للمجلس بما يزيد عن نسبة 61% من مجموع الزوار.

وخلال السنة، عرف عدد المنخرطين بصفحة مجلس النواب على شبكة تويتر ارتفاعا بنسبة 20% ليصل إلى ما يزيد عن 180.000 منخرط من مواطنين وبرلمانيين وهيئات ديبلوماسية ومؤسسات وطنية ودولية ومهتمين بالعمل البرلماني المغربي.

وبلغ عدد المتتبعين لصفحة المجلس على الفايسبوك ما يزيد عن 160.000 وفي أنستاغرام أكثر من 8.700، وبلغ عدد المنخرطين في قناة مجلس النواب على اليوتوب حوالي 29.000 منخرط.

ضوابط الدخول إلى بناية البرلمان:

في إطار تفعيل المادة 44 من النظام الداخلي لمجلس النواب تم بتنسيق مع مجلس المستشارين تحديد مجموعة من الضوابط المتعلقة بالدخول إلى بناية البرلمان.

وفي هذا الصدد تم إعداد برمجية معلوماتية وضعت رهن إشارة جميع الوحدات الإدارية بالمجلس إضافة إلى مفوضية أمن البرلمان لتدبير وضبط هذه العملية.

6. دعم المهام

أولا: الموارد البشرية بمجلس النواب:

نود التأكيد بخصوص الموارد البشرية أن الأجهزة المختصة بالمجلس تولي أهمية كبرى للعنصر البشري لكونه يشكل دعامة أساسية في دعم عمل السيدات والسادة النواب وتعزيز فعالية المؤسسة. وقد استمر مجلس النواب خلال سنة 2022 في تنفيذ مختلف البرامج المرتبطة بالموارد البشرية لمجلس النواب والمتعلقة أساسا بالترقية والتكوين والدعم الاجتماعي ومختلف البرامج المهيكلة للموارد البشرية، وهي كما يلي:

1. دعم الموارد البشرية بمجلس النواب:

واصل مجلس النواب خلال سنة 2022 دعمه للفرق النيابية بالموارد البشرية، وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب وقرارات مكتب المجلس ذات الصلة.

2. الترقيات في الرتبة والدرجة:

في إطار تحفيز الموارد البشرية بالمجلس تم خلال هذه السنة إنجاز جميع الترقيات الخاصة بالرتبة والدرجة في الآجال المحددة، وقد بلغ مجموع الموظفين الذين تمت ترقيتهم كما يلي:

الترقية في الرتبة : 225 موظفة وموظف؛

الترقية في الدرجة : 79 موظفة وموظف؛

إعادة الترتيب في الرتبة والدرجة : 21 موظفة وموظف؛

- الترسيم : 3 موظفين.

3. التكوين والتكوين المستمر:

اعتبارا للدور الذي يلعبه التكوين والتكوين المستمر في تطوير مهارات الموظفين، وتنمية قدراتهم العلمية والمعرفية واللغوية، وفي إطار مواكبة استراتيجية التحول الرقمي لمجلس النواب، واصل المجلس خلال سنة 2022 تنفيذ برامج اتفاقية الشراكة الموقعة مع المدرسة العليا للمعلوماتية وتحليل النظم، حيث استفاد عدد مهم من الموظفات والموظفين من دورات تكوينية في الإعلاميات، شملت فضلا عن التحسيس بالمخاطر المرتبطة بالأمن المعلوماتي، البرامج المعلوماتية المكتبية، والبريد الإلكتروني، وعدد من البرمجيات كما يلي:

الدورة الأولى : 232 موظفة وموظف؛

الدورة الثانية : 301 موظفة وموظف.

4. الأعمال الاجتماعية:

تجدر الإشارة بهذا الخصوص، إلى أن المجلس واصل دعمه لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس النواب، مما مكنها من تقديم مجموعة من الأنشطة والخدمات لموظفي المجلس نذكر منها: النقل - التغذية – الاصطياف العائلي – تنظيم مخيم لفائدة الأطفال – الرحلات الداخلية – التآزر – المنح إلى غير ذلك. وتم أيضا تنظيم حملة للتبرع بالدم بتاريخ 27 يونيو 2022 بتعاون بين إدارة المجلس وجمعية الأعمال الاجتماعية.

وفي إطار العمل الاجتماعي دائما، وبغية تحقيق المساواة في استفادة موظفي الدولة والمؤسسات العمومية من الخدمات الاجتماعية، سيعرف البرلمان بغرفتيه إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي البرلمان، حيث تم التوافق بين مجلسي البرلمان على صيغة المقترح، علما أن إحداث هذه المؤسسة يندرج في إطار الاهتمام الذي توليه الأجهزة التقريرية بالمجلسين للموارد البشرية قصد تحفيزها وتحسين أوضاعها الاجتماعية.

5. إجراء تداريب بمجلس النواب

استقبل مجلس النواب خلال سنة 2022 حوالي 140 طالبا جامعيا قاموا بإجراء التداريب بمختلف المصالح الإدارية بالمجلس ومصالح الفرق النيابية. والجدير بالذكر أن عدد الطلبة الراغبين في إجراء تدريب بالمجلس أصبح يتزايد سنة بعد أخرى بفعل سياسة الانفتاح التي ينهجها المجلس مع مختلف المؤسسات الجامعية ومعاهد التكوين من جهة، وأيضا بفعل الأهمية التي أصبحت توليها هذه المؤسسات للعمل البرلماني بصفة عامة.

ثانيا: التجهيز واللوجيستيك والصيانة

1. تهيئة مرافق الفرق والمجموعة النيابية:

في إطار توفير الشروط اللوجيستيكية الضرورية للسيدات والسادة أعضاء المجلس وموظفات وموظفي المجلس فقد تم إنجاز ورش مهم يرمي إلى تهيئة مجموعة من المكاتب والقاعات والفضاءات التابعة للفرق والمجموعة النيابية.

2. تركيب أجهزة الترجمة الفورية بقاعة الجلسات العامة:

تم خلال هذه السنة تركيب أجهزة ثابتة للترجمة الفورية في قاعة الجلسات.

3. اقتناء آليات الطباعة:

يهم هذا المشروع تحديث وتجهيز الوحدة الإدارية المكلفة بالطباعة بآليات حديثة ومتطورة للطبع.

4. الكتاب الجميل لمجلس النواب:

يهم هذا المشروع إنجاز نسخة جديدة ومحينة لمجلس النواب وإبراز الرصيد الفني الذي يزخر به المجلس.

5. عقود الصيانة:

يضم هذا الجانب مختلف الإجراءات الرامية إلى ديمومة مختلف التجهيزات التقنية وفضاءات البناية من قبيل أجهزة التكييف وضمان سلامة وفعالية مختلف التجهيزات وصيانة البناية وصيانة أجهزة التوتر المتوسط والمولد الكهربائي والمصاعد والتجهيزات الإعلامية.

التقييم الإجمالي لحصيلة المجلس

ويمكن انطلاقا من قراءة في حصيلة عمل المجلس خلال هذه السنة واستحضارا لخصوصية العمل البرلماني الوقوف على الخلاصات التالية:

أولا: تعزيز دور مجلس النواب في مجال مراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، ومراقبة تنفيذ القوانين، وهي الأدوار التي أصبحت تحظى باهتمام خاص لدى جل برلمانات دول العالم، وما يؤكد هذا الاهتمام لدى المجلس عدد اللجان الموضوعاتية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية، إذ أنه ولأول مرة منذ إسناد هذه المهمة للمجلس بمقتضى دستور 2011 يتم في سنة واحدة تشكيل أربع لجان موضوعاتية لتقييم السياسات العمومية في مجالات مختلفة؛

ثانيا: اتخاذ إجراءات عملية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية خلال أشغال المجلس، من خلال توفير الترجمة الأمازيغية في جلسات الأسئلة الشفوية، في أفق اتخاذ إجراءات أخرى قصد تفعيل جميع المقتضيات الواردة في القانون التنظيمي ذي الصلة بالموضوع؛

ثالثا: تعزيز انفتاح المجلس على العموم عبر اعتماد منهجية تتوخى نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية والبرلمانية، وإعمال برلمان القرب في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، وإشراك المواطنين في أعمال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، وتنظيم تظاهرات موضوعية محورها الديمقراطية ونشر ثقافة المشاركة بين اليافعين والأطفال؛

رابعا: التطور الكمي والنوعي للعمل الدبلوماسي البرلماني لمجلس النواب خلال هذه السنة سواء من خلال الحضور الفاعل والمؤثر والمتميز في مختلف المحافل الدولية، أو من خلال احتضان المجلس لعدد مهم من الفعاليات واللقاءات؛

خامسا: التطور المهم الذي عرفه انفتاح المجلس على الجامعة والبحث العلمي ويتجلى ذلك، كما سبقت الإشارة، من خلال إنجاز دراسة غير مسبوقة حول موضوع: **"القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات وانتظارات لدى المغاربة"**. والأكيد أن هذا العمل يعد خطوة مهمة في هذا الاتجاه في أفق تعزيزه بمبادرات وبرامج أخرى.

سادسا: تعزيز انخراط المجلس في مشروع تسريع التحول الرقمي والبرلمان الإلكتروني، لاسيما من خلال رقمنة مساطر المناقشة والتصويت على مشروع القانون المالي، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من البرمجيات المعلوماتية التي من شأنها تعزيز هذا التوجه بما يمكن من تطوير وتجويد الأداء والمساهمة في التدبير الجيد للزمن البرلماني؛

سابعا: في إطار العناية بالموارد البشرية للمجلس، فقد تم الحرص على إعداد مقترح نص قانوني بتنسيق مع مجلس المستشارين لإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس البرلمان بغرض الرقي بالخدمات الاجتماعية المقدمة إليهم؛

ثامنا: مساهمة من مجلس النواب في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيدها باعتباره مؤسسة مواطنة، انخرط المجلس في خطة البرلمان الأيكولوجي سواء بالاعتماد على الطاقة من مصادر متجددة حيث تم تركيب لوحات شمسية لتوليد الطاقة الكهربائية مما ساهم في تغطية ثلث حاجيات المجلس من الطاقة المستهلكة بمختلف مرافقه، إضافة إلى أن المجلس مقبل على تركيب شبكة ذكية لري المساحات الخضراء بالمجلس في اتجاه المحافظة على المياه الصالحة للشرب.

وتبعا لكل ذلك يمكن التأكيد أن المجلس قطع خطوات مهمة في مختلف أجيال الإصلاحات التي تنخرط فيها البرلمانات على الصعيد الدولي، وهو ماض في الطريق الصحيح بشهادة العديد من الخبراء والمتخصصين الأجانب الذين كانت لهم الفرصة للاطلاع على تجربة المجلس، والأكيد أن التحدي أمامنا حاليا هو تحصين هذه المكتسبات وتطويرها.

ولا يمكن أن تفوتني هذه الفرصة دون التأكيد على أن تفعيل مقتضيات مشروع النظام الداخلي الجديد بعد استكمال مسطرة المصادقة عليه سيشكل قيمة مضافة لعمل المجلس، لكونه سيمكن من الاستمرار في الوتيرة التصاعدية لأداء المجلس في مختلف الوظائف التي يضطلع بها.

مشروع ميزانية مجلس النواب برسم سنوات 2023-2024-2025

تصل الاعتمادات المرصودة في مشروع الميزانية الإجمالية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2023 إلى مبلغ 000 270 596 درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

باب النواب والموظفين : **433.410.000** درهم.

باب المعدات والنفقات المختلفة : **142.860.000** درهم.

ميزانية الاستثمار:

اعتمادات الأداء **20.000.000** درهم.

إضافة إلى اعتمادات الالتزام برسم سنة **2024** وما يليها **20.000.000** درهم.

تقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الاجمالية لمجلس النواب برسم السنة المالية **2024**، بمبلغ **596.826.000** درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

باب النواب والموظفين : **434.966.000** درهم.

باب المعدات والنفقات المختلفة : **141.860.000** درهم.

ميزانية الاستثمار: **20.000.000** درهم.

وتقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الاجمالية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2025، بمبلغ 000 855 605 درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

باب النواب والموظفين : **443.995.000** درهم.

باب المعدات والنفقات المختلفة : 141.860.000 درهم.

ميزانية الاستثمار: **20.000.000** درهم.

أما فيما يخص توزيع اعتمادات مشروع ميزانية مجلس النواب برسم سنة 2023 حسب المشاريع الأربعة المكونة للبرنامج فهي على الشكل التالي:

مشروع العمل التشريعي والرقابي والتقييمي :

تصل الاعتمادات المقترحة داخل سطور المشروع إلى مبلغ 000 650 19 درهم تشمل بالأساس الدعم الممنوح لفائدة الفرق والمجموعات النيابية، ومصاريف الدراسات والبحوث، إضافة إلى كل ما يتعلق بنفقات الاشتراكات وأعمال التوثيق، علما أن كل المشاريع الأخرى تشكل دعما للأداء التشريعي.

مشروع الدبلوماسية البرلمانية :

تصل الاعتمادات المقترحة داخل سطور المشروع إلى مبلغ 000 350 57 درهم، وتشمل بالأساس كل ما يتعلق بنفقات : المساهمات السنوية للمجلس بمختلف المؤسسات والمنظمات الجهوية والدولية، تنقل وتعويضات السادة النواب إلى الخارج في إطار قيامهم بالمهمات، إضافة إلى مصاريف استقبال الوفود الأجنبية، ونفقات الإطعام والفندقة والايواء.

مشروع البرلمان الالكتروني والتواصل:

تصل الاعتمادات المقترحة داخل سطور المشروع إلى مبلغ 000 180 8 درهم وتشمل كل ما يتعلق بشراء العتاد المعلوماتي والبرامج والمنظومات المعلوماتية، وبتغطية مصاريف صيانة هذا العتاد والبرامج، إضافة إلى نفقات إيواء النظم المعلوماتية والتدبير المعلوماتي لها، وتشمل أيضا مصاريف النشر والترجمة والاعلان.

مشروع دعم المهام:

تصل الاعتمادات المقترحة داخل سطور المشروع إلى مبلغ 000 090 511 درهم، وتخص الدعم والمساندة لتوفير كل الوسائل والتجهيزات الضرورية لقيام المجلس بمهامه، ويتعلق الأمر أساسا باعتمادات تهم الموارد البشرية والتي تشكل نسبة 84.8 % وتندرج ضمنها النفقات المتعلقة بتعويضات السيدات والسادة النواب، وأجور الموظفين وكذا التعويضات الممنوحة لهم ومصاريف التأمين، والمساهمات في الصناديق الاجتماعية.

الأوراش الكبرى المقترحة في مشروع ميزانية سنة 2023

تجدر الإشارة إلى أنه تمت برمجة مجموعة من الأوراش الكبرى في إطار مشروع ميزانية مجلس النواب برسم سنة 2023 تتلخص فيما يلي:

- ❖ تجديد التجهيزات السمعية البصرية بقاعات اللجان؛
- ❖ تهيئة الملحقة رقم 2 بالمجلس؛
- ❖ تركيب أجهزة التكييف بالملحقة رقم 2؛
- ❖ تركيب شبكة ذكية لري المساحات الخضراء بالمجلس؛
- ❖ تبليط المدخل الرئيسي للمجلس؛
- ❖ مشاريع تسريع التحول الرقمي : (تحديث الشبكة المعلوماتية - اقتناء أجهزة وبرامج خاصة بالأمن المعلوماتي - تجديد صفقة الحواسب الخادمة - أشغال تصحيحية لمركز البيانات)؛
- ❖ تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفات وموظفي مجلس النواب.

تلكم باختصار أهم الأوراش المقررة بمشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية المقبلة والتي نأمل تنفيذها في أحسن الظروف غايتنا توفير أقصى ما أمكن من الشروط والظروف التي تسمح لممثلي الأمة بأداء المهام المنوطة بهم ، وتحقيق ما هو منتظر منهم خدمة للصالح العام وللرفع من مستوى مساهمة المجلس في التعبير عن مشاغل وقضايا المواطنين والدفاع عنها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.